مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قراءة سياسية للعمل الحقوقي الدولي

أ.د صالح بن محمد الخثلان

مستشار أول

مركز الخليج للأبحاث

يُستخدم مصطلح «تسييس حقوق الإنسان» على نطاق واسع في الخطاب السياسي والإعلامي العربي، لا سيما في النقاشات المرتبطة بالتقارير الحقوقية الدولية. وغالباً ما يُقصد به توظيف قضايا حقوق الإنسان كأداة ضغط سياسي، بما يعكس ممارسات انتقائية واختلافاً في مستويات الاهتمام تبعاً للسياقات السياسية وموازين القوى.

غير أن التركيز على هذا المعنى وحده لا يقدّم فهماً مكتملاً لطبيعة حقوق الإنسان في النظام الدولي، ولا يساعد صُنّاع القرار على التعامل الفعّال مع هذا الملف. فالإشكالية لا تكمن فقط في توظيف حقوق الإنسان سياسياً، بل أيضاً في تجاهل حقيقة أن العمل الحقوقي الدولي، في جوهره، **يرتكز على عملية سياسية منظمة**.

فحقوق الإنسان، وما يصدر بشأنها من اتفاقيات ومعاهدات وتشريعات وقرارات ومداولات وتعيين مقررين وتأسيس آليات، ليست نتاج عمل قانوني منفصل عن السياسة، بل هي نتيجة **تفاعل دبلوماسي مستمر بين الدول داخل مؤسسات دولية تحكمها المصالح والتوازنات والتفاهمات المتبادلة.** وحين نقول إن حقوق الإنسان هي عملية سياسية، فإن المقصود بذلك أن القواعد والمعايير التي تنظم هذا المجال تُصاغ عبر مفاوضات بين الدول، وتخضع لنقاشات مطولة حول المفاهيم، ونطاق الالتزامات، وصياغة النصوص. وتشمل هذه العملية تبادل المواقف، وبناء التحالفات، والتنسيق بين المجموعات الإقليمية، إلى جانب مراعاة السياق الدولي السائد.

وبذلك، فإن النصوص القانونية النهائية لا تعكس المبادئ العامة لحقوق الإنسان فحسب، بل تعكس أيضاً ما أمكن التوصل إليه سياسياً في سياقٍ تفاوضي محدّد، تبعاً لتباين مستوى النشاط الدبلوماسي للأطراف المشاركة.

هذا البعد من العمل الحقوقي الدولي لا يحظى بالاهتمام الكافي لدى كثير من المسؤولين في المنطقة، حيث يقتصر التعامل مع حقوق الإنسان في الغالب على مرحلة ما بعد صدور التقارير أو القرارات. ويتركز الجهد على الرد والدفاع، بدل الانخراط المبكر في المسارات التي تسبق هذه المخرجات. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أن المشاركة الفاعلة في هذا المجال تتطلب جهداً مستمراً، وحضوراً دائماً في الاجتماعات واللجان الدولية، ومتابعة دقيقة لمسودات الوثائق ومراحل إعدادها، وهي متطلبات غالباً ما تُعد عبئاً إضافياً لا يحظى بالأولوية، أو لا تتوفر له الكفاءات. (وهنا لابد أن أشير ومن خلال معرفتنا بالواقع الحقوقي الدولي، إلى عجز واضح في الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل مع الملفات الحقوقية على المستوى الدولي، وربما يعود السبب في ذلك إلى أننا وفي معظم تاريخنا الدبلوماسي لم نكن نواجه قضايا حقوق الإنسان بسبب طبيعة التحالفات

اثناء الحرب الباردة وما ترتب عليها من استحقاقات. ذلك الحال انتهى وأصبحت هذه القضايا في مقدمة الاشكالات التي تواجه الدبلوماسية السعودية).

وبالعودة إلى مسألة التسييس، نقول إن اختزال هذا المفهوم في جانبه السلبي فقط، أي في كونه ورقة ضغط أو استهداف سياسي، يغفل حقيقة أن **ملفات حقوق الإنسان، مثلها مثل غيرها من الملفات الدولية، تخضع لمنطق سياسي معروف. فكما هو الحال في قضايا الأمن أو التجارة أو البيئة، فإن القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان تُصاغ عبر التفاوض، وتقوم على توازن بين المبادئ والمصالح**. ولذلك فإن النظر إليها كعمل حقوقي خالص يعيق فهم آليات التعامل معها. قد يرى البعض أن التسييس فعلٌ مقصود، وبالتالي لا يصح اعتباره جزءاً من عملية سياسية «طبيعية»، الأمر الذي يفسّر التركيز على جانبه السلبي. وبغض النظر عن ذلك، فإن الغاية هنا هي بيان الطابع السياسي للعمل الحقوقي

ويترتّب على الفهم المحدود لطبيعة العمل الحقوقي الدولي انعكاسات واضحة على طريقة تعامل الحكومات مع التقارير المكتوبة عنها؛ ففي كثير من الاحيان تبادر الجهة المعنية فور صدور التقرير إلى إصدار بيان نفي وتنديد، يُصاغ أحياناً بلغة عاطفية دفاعية ربما تؤكد في بعض الحالات، الملاحظات الواردة في التقرير، وربما لا يعرف عن هذا البيان أو التوضيح أو يطلع عليه سوى من أعدها. وفي المقابل، ترى بعض الحكومات أن الرد الأنسب هو المبادرة إلى سنّ أو تعديل تشريعات استجابة لما تضمنته التقارير من ملاحظات وتوصيات.

ورغم التباين الظاهر بين هذين المسارين، فإن كليهما غالباً ما يظل محصوراً في إطار رد الفعل، ولا ينطلق من فهم أوسع لطبيعة العملية التي أُنتجت فيها هذه التقارير. ويؤدي هذا التجاهل إلى إغفال مقاربة ثالثة تقوم على فهم العمل الحقوقي الدولي بوصفه عملية سياسية مستمرة، لا مجرد حدث عابر يُواجَه بالنفي أو بالاستجابة السريعة. ويسمح تبني هذا الفهم بقراءة التقارير ضمن سياقها السياسي، وفهم توقيتها، والجهات المؤثرة في إعدادها ومن ثم كيفية التعامل معها.

> **يستخدم مصطلح "تسييس حقوق الإنسان" على نطاق واسع في الخطاب السياسي والإعلامي العربي، وغالباً ما يحمل دلالة سلبية تشير إلى أن قضايا حقوق الإنسان تُستَخدم وسيلة للضغط على الدول**

ولا يعني هذا الفهم الدعوة إلى تجاهل ما يرد في التقارير الحقوقية، بل على العكس، يمكن النظر إلى بعض التوصيات الواردة فيها باعتبارها ملاحظات تستحق الدراسة إذا كانت موضوعية وقابلة للمعالجة. وفي هذا الإطار، يصبح التعامل مع التقارير جزءاً من عملية تقييم أوسع، تجمع بين الفهم السياسي للمسار الذي أنتج التقرير، والاستعداد لمعالجة ما قد يكشفه من أوجه قصور حقيقية، انطلاقاً من مبدأ أن النقد، يمكن أن يشكل مدخلاً للإصلاح.

وتبرز أهمية هذا النهج بشكل خاص في المراحل الأولى من إعداد الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات، مثل تلك التي تُناقَش ضمن اللجان التعاهدية أو آليات المراجعة الدورية. ففي هذه المراحل تُناقش المسودات الأولية، وتُحدد المفاهيم الأساسية، وتُختار اللغة التي ستُعتمد لاحقاً في النصوص النهائية. وتكون فرص التأثير في هذه المرحلة أكبر بكثير من المراحل اللاحقة، حيث تصبح إمكانية التعديل محدودة.

ويؤدي الغياب عن هذه المراحل إلى جعل التعامل مع مخرجات المنظومة الحقوقية الدولية أمراً صعباً، إذ تجد الدول نفسها أمام تقارير أو قرارات لم تسهم في صياغتها، وتضطر إلى التعامل معها من موقع دفاعي. وفي المقابل، فإن المشاركة المبكرة تتيح فهم السياق الذي صدرت فيه هذه المخرجات، وتوفر مساحة أوسع للمساهمة في صياغة مضمونها.

كما أن إدراك الطابع السياسي للعمل الحقوقي الدولي يساعد على التعامل مع التقارير والآليات الحقوقية بهدوء أكبر. فبدل النظر إليها بوصفها إدانة وتدخل، يمكن التعامل معها كجزء من عملية مستمرة تخضع للتفاعل والمراجعة. وهذا الفهم لا يعني القبول بكل ما يرد في هذه التقارير، بل يتيح مناقشتها ضمن الإطار الذي أُنتجت فيه، واستخدام الأدوات المتاحة للتعاطي معها.

وفي هذا السياق، يصبح التعامل مع حقوق الإنسان جزءاً من العمل الدبلوماسي والسياسي الطبيعي، وليس حالة استثنائية والتعامل معها من منظور الأزمة. ويتطلب ذلك تطوير قدرات متخصصة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وبناء معرفة دقيقة بآليات عمل المنظومة الحقوقية الدولية. ومن دون هذا الجهد، سيظل التعامل مع حقوق الإنسان محصوراً في ردود فعل متأخرة، محدودة الأثر، بلا طعم او لون أو رائحة، كما يقال.

وقبل الختام، ولتوضيح فكرة التعاطي السياسي مع تقارير حقوق الإنسان عبر مثال عملي، نشير إلى التقرير السنوي للحريات الدينية الذي تصدره اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية. فمنذ عام ٢٠٠٦ دأبت اللجنة على تصنيف أوزبكستان دولةً «مثيرة للقلق على نحو خاص (Country of Particular Concern – CPC)، واتهامها بارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة.

وقد اتسم موقف أوزبكستان، منذ بداية هذا التصنيف، بالرفض وتجاهل تلك الاتهامات. غير أن هذا النهج بدأ يتغير ابتداءً من عام ٢٠١٦، مع إطلاق الرئيس شوكت ميرضيائيف «استراتيجية العمل لمدة خمس سنوات»، وما رافقها من تبنّي رؤية إصلاحية انعكست على طريقة التعامل مع التقرير؛ إذ جمعت المقاربة الجديدة بين إجراءات داخلية لمعالجة القضايا التي يثيرها التقرير، وتواصل منظم مع الجهات الأمريكية المعنية. وأسفر ذلك عن خروج أوزبكستان من تصنيف «الدول المثيرة للقلق على نحو خاص» في عام ٢٠١٩. وتمثل هذه التجربة مثالاً يمكن للمملكة الاستفادة منه، إذ لا يزال التقرير يدرجها منذ عام ٢٠٠٦ وحتى اليوم ضمن الفئة نفسها، إلى جانب دول مثل كوريا الشمالية وكوبا والصين وإيران.

وخلاصة القول، علينا أن نفهم أن تسييس حقوق الإنسان لا يقتصر على مجرد توظيفها لأغراض سياسية، بل هي عملية سياسية شاملة تمر بمراحل متعددة، تبدأ بتداول، ربما غير رسمي، لفكرة الحق ومن ثم صياغته، وتنتهي بالتحقق من تمتع الافراد به، وممارسة الضغط من أجل ضمان ذلك. إن حصر مفهوم التسييس في جانبه السلبي يفوت فرص مهمة للمساهمة الفاعلة في كامل منظومة حقوق الإنسان، وتجاوز وضع المتلقي الذي لا حول له ولا قوة.

حقوق الإنسان في السياق الدولي هي عمل سياسي بامتياز في إطار قانوني، ومن يدرك هذه الحقيقة ويتعامل معها بوعي، يكون أقدر على حماية مصالحه والتأثير في مسار الملفات الحقوقية المتعلقة به، بدل الاكتفاء بموقف سلبي، إما متفرجاً أو معترضاً.

ولذلك فإن الاستراتيجية الأمثل للتعامل مع الملفات الحقوقية على الساحة الدولية هي **تكامل جهد دبلوماسي احترافي ونشط مع المعرفة الحقوقية.**

الفهم المحدود لطبيعة العمل الحقوقي الدولي ينعكس على طريقة تعامل الحكومات مع التقارير؛ ففي كثير من الأحيان تبادر الجهة المعنية فور صدور التقرير إلى إصدار بيان نفي وتنديد، أو الاستجابة لها

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64